

أثر الحوكمة المصرفية على العائد والمخاطرة¹**The Effect of Banking Governance on Return and Risk**

أ.د. محمد علي العامري

م.م. مروان عبد الرسول حمودي

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة اثر الحوكمة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف المبحوثة ، وسعيًا لتحقيق ذلك اعتمد البحث على المنهج التجريبي ، لترصين المفاهيم التي تناولها البحث الحالي ، فقد شملت عينة البحث (5) مصارف خاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013 - 2008). واستخدم في قياس الحوكمة المصرفية نموذج يتصف بالعلمية والموثوقية ويكشف مدى التلاعب في بنود القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف وهو نموذج جونز المعدل 1995، اما الجانب الاخر من البحث فهو العائد والمخاطرة وانعكاسهما على الأداء المصرفي الذي يعكس مدى قدرة إدارة المصرف في استغلال موارده في تحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر المستقبلية ، واستخدم في قياس العائد والمخاطرة مؤشرين مهمين هما معدل العائد على حق الملكية وهو من المؤشرات التقليدية والذي يحسب العائد بدون مخاطرة ، ومؤشر معدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة وهو من المؤشرات الحديثة والذي يحسب العائد والمخاطرة على حدٍ سواء، توصل البحث الحالي الى عدم وجود اثر للحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي في عدد من المصارف، وذلك لعدم وجود ترسيخ لمبادئ الحوكمة المصرفية لدى المصارف العراقية والإدارات العليا وغياب القوانين الراعية التي تدعو إلى تطبيق الحوكمة وعدم ممارسة إدارة الأرباح، وتغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة مما انعكس على أدائها المصرفي.

الكلمات الافتتاحية : الحوكمة المصرفية ، العائد ، المخاطرة

Abstract

The aim of the research is to find out the effect of banking governance on return and risk in the surveyed banks, and In order to achieve this the research was based on the experimental method for cemented concepts addressed in the current research in the current study, it included the study sample (5) private and listed on the Iraq Stock Exchange banks for the period (2008 to 2013. used in the measurement of banking governance model is characterized by reliability and reveals the extent of the manipulation of the items financial statements published by the bank management and the practice of earnings management which is the rate in 1995 model Jones . The other side of the research is return and risk and their reflection on banking performance, which reflects the extent of the bank management's ability to exploit its resources in achieving profits and meet future risks, and used in measuring return and risk Two important indicators are the rate of return on equity, which is a traditional indicator that calculates the return without risk, and the rate of return on capital adjusted by risk, which is a modern indicator, which calculates the return and risk both The current research found the absence of the role of banking governance in the banking performance in a number of banks, and that the absence of the consolidation of the principles of banking governance to the Iraqi banks and senior management and the absence of sponsoring laws that call for the application of governance and lack of exercise

¹ - البحث مستل من رسالة ماجستير .

earnings management, and overcome the special interest over the public interest, which was reflected on the banking performance.

1- المقدمة

تستهدف الحوكمة بطبيعتها تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وتقوم على قواعد وأسس تؤكد التزام بإحكام القانون والنظام، وضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة وتنفيذها، يكون من شأنها أن تؤدي إلى محاسبة الإدارة وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين المساهمين ومجلس الإدارة مما يؤدي إلى تقليل التنازع في السلطات وتخفيض التعارض في المصالح ومنع الفساد واستغلال السلطة والموارد، إضافة إلى أن الحوكمة في مضمونها ليست أسلوب أخلاقي فحسب بل وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية والذي سيؤدي إلى ضمان تحقيق كل من الأهداف والربحية لدى المؤسسات المصرفية، لذلك تجسد هذا البحث في استجلاء الجوانب المعرفية لهذا الموضوع، في الجزء العملي اختيرت خمسة مصارف عراقية كعينة البحث، ولمدة ستة سنوات (2008-2013) وتم تحليل المؤشرات الخاصة بكل من الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي فضلا عن استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحديد ما اذا كانت مؤشر الحوكمة المصرفية يؤثر في الأداء المصرفي.

2- المنهجية :

1-2 المشكلة: إن وجود الارتباط بين الملكية والإدارة في الشركة تسمى مشكلة الوكالة وهي مشكلة جوهرية في نظرية الوكالة والتي من خلالها تنطلق مشكلة البحث، وهذا الارتباط قد يؤدي إلى سيطرة المالكين على مصدر القرار واتخاذ قرارات لمصلحتهم على حساب مصلحة المساهمين الصغار والصراع على الوظائف المهمة مما أعطت نظرية الوكالة دور مهم للحوكمة من اجل تقليل هذه المشاكل بين الجانبين، وفي ظل الانهيارات والأزمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي زاد الاهتمام بالحوكمة من قبل الباحثين والمنظمات الدولية، وذلك للإيجاد آليات ومبادئ للحوكمة تساعد على حل هذه المشكلة، وأوجدت العديد من الدراسات كدراسة (Ajanthanetal 2013) إن الحوكمة المصرفية لها تأثير ايجابي على الأداء المصرفي وهو ما أوجد الحاجة إلى دراسات تختص بالحوكمة المصرفية وأثرها في أدائها والتي من ضمنها القطاع المصرفي العراقي الذي تجسدت الحوكمة فيه من خلال التعليمات والقوانين والتشريعات في قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 وقانون المصارف لسنة 2004 وقانون الشركات لسنة 1997، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1- هل يوجد تأثير للحوكمة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية ROE في مصارف عينة البحث؟

2- هل يوجد تأثير للحوكمة المصرفية في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC في مصارف عينة البحث؟

2-2 الأهمية : تم الاهتمام بالحوكمة من قبل العديد من المنظمات الدولية والباحثين لكونها تستند الى قواعد وإجراءات يجب على الشركات والمصارف الاهتمام بها وتنفيذها من اجل تعزيز مكانة المصارف وحماية أموال المساهمين وتحقيق التفاعل والتعاون بين المالكين والمدراء للأجل خلق مناخ استثماري ونظام مالي جديدين في ظل الأزمات والانهيارات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتتنبثق أهمية الدراسة ابتداء من أهمية المتغيرات المبحوثة وهذه المتغيرات بأمرس الحاجة للبحث والدراسة والتحليل لكي نلمس معطياتها في البيئة المصرفية العراقية فان الأخذ بمبادئ ومعايير

الحوكمة المصرفية يؤدي الى تحقيق قدر كبير من العدالة والشفافية والإفصاح والنزاهة وتخفيف او مواجهة حدة المخاطر المصرفية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يسلط الضوء على الأداء المصرفي من خلال الأداء من دون مخاطرة المتمثل بمعدل العائد على حق الملكية (ROE) وهو من المؤشرات المهمة التي تبين مدى كفاءة إدارة المصارف والأداء المعدل بالمخاطرة المتمثل بمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) والذي يعتبر من المؤشرات المالية الحديثة والتي تستخدمها المصارف نتيجة تعاضد المخاطر المصرفية في ظل تطورات العمل المصرفي والذي يقيم الأداء بالعائد والمخاطرة على حد سواء .

3-2 الأهداف: تتلخص أهداف البحث في النقاط الآتية :-

- 1- بلورة اطار نظري لموضوع الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي والذي يعد من المواضيع ذات أهمية كبيرة لدى الباحثين والجهات الرسمية ذات الصلة .
 - 2- معرفة مدى ممارسة المصارف العراقية (عينة البحث) بمبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي .
 - 3- الكشف عن ما اذا كانت المصارف (عينة البحث) تقوم بعمليات إدارة الإرباح (العوائد) من عدمه من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف العراقية .
 - 4- معرفة اثر الحوكمة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية (ROE) ومعدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) في المصارف عينة البحث.
- 2-4الفرضيات** :أستناداً إلى مشكلة البحث ، يمكن أن تحدد فرضية البحث الرئيسية ومفادها (إن تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف العراقية يؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي)، وتم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات فرعية تستلزمها ضرورات قياس وتحليل الفرضية الرئيسية عبر الأتي :
- الفرضية الفرعية الأولى :- هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشرات الأداء المصرفي في عينة الدراسة .
- الفرضية الفرعية الثانية :- هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على حق الملكية (ROE) .
- الفرضية الفرعية الثالثة :- هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) .
- 2-5 وسائل جمع المعلومات والبيانات** : لغرض تاثير الجزء النظري للبحث جرى الاعتماد على ما توفر في الأدبيات العربية والأجنبية والدراسات المنشورة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). إما الجزء التطبيقي فقد استخدم المنهج البحثي التجريبي لكشف عن العلاقات السببية فضلا عن اختبار الفرضيات بهدف التعرف على دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي فقد اعتمد البحث في هذا الجزء على البيانات المالية والتقارير السنوية للمصارف عينة البحث ، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية للقيام بعملية التحليل الإحصائي و برنامج (Excel 2007) من اجل التوصل إلى الأهداف المحددة في إطار هذا البحث.

2-6 الحدود الزمانية والمكانية: يشمل مجتمع الدراسة على المصارف التجارية الخاصة والمدرجة أسهما في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (23) مصرفاً تجارياً خاصاً ، تم استبعاد المصارف الإسلامية وعددها (5) مصارف فأصبح حجم مجتمع الدراسة (18) مصرف خاص ، تم اختيار (5) مصارف خاصة اي مانسبته تقريبا (28 %) من مجتمع الدراسة وامتدت مدة الدراسة من عام 2008 . 2013 وقد تم اختيار هذه المصارف على أساس آخر تصنيف للمصارف بموجب نظام (CAMELS) الذي نشره البنك المركزي العراقي عام 2010 والتي حافظت المصارف عليه (عينة البحث) على درجة تصنيفها نوعا ما خلال السنوات .

2-7 أدوات القياس: لقياس حوكمة المصارف أُستخدم نموذج جونز المعدل (1995) لقياس المستحقات التخمينية والمستخدم من قبل الباحثين (Liputri and Tirok,2009) وذلك بالرجوع للتقارير المالية المصارف عينة البحث وتحليلها للوصول الى مدى ممارسة المصارف عينة البحث للحوكمة فيما يلي معادلات النموذج المستخدم في التحليل .

1. حساب إجمالي المستحقات وفق المعادلة الآتية :-

$$TA_t = NOI_t . OCF_t \dots (1.1)$$

إذ إن TA_t : إجمالي المستحقات للسنة t.

NOI_t : صافي الدخل من العمليات التشغيلية للسنة t .

OCF_t : صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للسنة t .

2. احتساب قيم المتغيرات الواردة بالمعادلة الآتية :-

$$TA/A_{t-1} = a_1 (1/ A_{t-1}) + a_2 (REV_t - REC_t / A_{t-1}) + a_3 (PPE_t / A_{t-1}) + E \dots (2-1)$$

TA : إجمالي المستحقات للسنة t .

A_{t-1} : إجمالي الموجودات في السنة السابقة لسنة القياس t .

REV_t : التغيير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة

REC_t : التغيير في الذمم المدنية بين السنة الحالية والسنة السابقة

PPE_t : إجمالي الموجودات الثابتة كالأبنية والمصانع والمعدات واي موجودات تخضع للاندثار في السنة t .

E : الخطأ العشوائي

3. تقدير معالم النموذج $a_1 a_2 a_3$ والتي تم حسابها بموجب معادلة الانحدار المتعدد Multiple Regression وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ونتائج التحليل بمعادلة الانحدار واختبار ANOVA واختبار T.test يظهر في الجزء التطبيقي للبحث .

4. تقدير المستحقات غير التخمينية بموجب المعادلة الآتية :-

$$NDA_t = \hat{a}_1 (1/ A_{t-1}) + \hat{a}_2 (REV_t - REC_t / A_{t-1}) + \hat{a}_3 (PPE_t / A_{t-1}) \dots (2-1)$$

حيث ان NDA_t : المستحقات غير التخمينية

5. احتساب المستحقات التخمينية والتي تعبر عن مدى ممارسة المصرف لإدارة الإرباح وبالتالي تعد ممثلاً (Proxy) للحوكمة وتتمثل بالفرق بين إجمالي المستحقات والمستحقات غير التخمينية، تم حسابها بموجب المعادلة الآتية :-

$$DA_{it} = TA_{it} \cdot NDA_{it} \dots (3-1)$$

6. حساب متوسط المستحقات التخمينية لكل مصرف من مصارف العينة لغرض تصنيفها إلى ممارسة أو غير ممارسة لإدارة الإرباح .

- ومن أجل القياس الأداء المصرفي تم استخدام معدل العائد على حق الملكية (ROE) والذي يقيس الاداء من دون مخاطر (الربح المحاسبي) بينما معدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) والذي يقيس الأداء المعدل بالمخاطرة (الربح الاقتصادي) .

3- الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع الحوكمة المصرفية والعائد والمخاطرة ومن هذه الدراسات (دراسة المنزوع 2009) هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية الكبيرة الحجم والمدرجة في سوق عمان المالي، واستنتجت الدراسة أنّ الشركات الأردنية تحظى بمستوى حوكمة جيدة وهذا مؤشر ايجابي باهمية حوكمة الشركات . وجاءت (دراسة السليحات 2012) لقياس اثر الادوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة على المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية ، واستنتج الباحث إلى إن هناك دور مهم لمجلس الإدارة وكبار المساهمين في رقابة الاداء نيابة عن المساهمين والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ويُعدّ معيار القيمة السوقية المضافة من أهم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء الخارجي للبنك .وسعت (دراسة 2002 ، Yu) الى معرفة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات المختلفة وإدارة الإرباح، وقد استنتجت الدراسة إلى أنّ الشركات مع حوكمة داخلية قوية مثل التركيز العالي للملكية ومجلس إدارة اصغر فأنها تدير الإرباح بشكل اكبر ، في حين إنّ الشركات مع حوكمة خارجية أقوى مثل الحيابة المؤسسية العالية وارتفاع ضغط السوق تدير أرباحها بشكل أقل . اما دراسة (Tandilelin et al ; 2007)، جاءت لمعرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والأداء المصرفي في القطاع المصرفي الاندونيسي، اوجدت الدراسة إن العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وأداء المصرف هي حساسة اتجاه أنواع ملكية المصرف حيث كانت الملكية الأجنبية للمصرف أفضل بالنسبة لتنفيذ الحوكمة بشكل صحيح وان إدارة المخاطر لها تأثير كبير على اداء المصارف . و اختبرت دراسة (Liputri and Tirok,2009) آليات حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقها ، وإثرها في الكفاءة النسبية للشركات على عينة الدراسة المكونة من (34) شركة اندونيسية، واستنتجت الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة الشركات وكفاءتها للشركات المسجلة في سوق اندونيسيا للاوراق المالية . بينما دراسة (Nwakama et al , 2010) اختبرت العلاقة بين حوكمة المصرفية والأداء المصرفي للمصارف النيجيرية، واستنتجت الدراسة أنّ قياس الحوكمة المصرفية لدى المصارف النيجيرية ضعيف من ناحية لجنة التدقيق ، وفي تطبيقها للحوكمة المصرفية ، وضعف السيولة مما يعرضها الى مخاطر عديدة من بينها مخاطر الائتمان وضعف الإرباح المتحققة من العائد على حق الملكية . وسعت دراسة (Salhi and Boujelbene,2012) إلى تحليل العلاقة بين الآليات الداخلية والمخاطر من قبل المصارف في تونس ، أي تأثير آليات الحوكمة الداخلية هيكل الملكية

ومجلس الإدارة على مخاطر المصرفية، واستنتجت الدراسة إلى تركيز رأس المال له تأثير سلبي على المخاطرة، ووجود مستثمرين من المؤسسات يكون غير ايجابي على المخاطرة الكلية للمصارف لأنهم لا يشاركون بطريقة فعالة في حوكمة المصارف، أما مجلس الإدارة له تأثير ايجابي على المخاطرة لأن صغر الحجم المجلس يسمح بتحسين المواءمة بين مصالح المساهمين والمدراء وبالتالي يؤدي الى الحد من مخاطر المصرف. وجاءت دراسة (Ajanthan et al, 2013) إلى معرفة اثر حوكمة الشركات السريلاكية على الأداء المصرفي، استنتجت الدراسة إلى أن ثمة علاقة ايجابية بين الحوكمة والعائد على حقوق الملكية في معظم المصارف الحكومية والخاصة، إما العلاقة بين الحوكمة ومعدل العائد على الموجودات فإنها كانت علاقة ارتباط ايجابية مع معظم المصارف الحكومية والخاصة، إي إن الحوكمة الشركات لها تأثير معتدل على الأداء المصرفي

4-الاطار النظري :

4-1 الحوكمة المصرفية . جاءت نظرية الوكالة لفصل الارتباط بين الملكية والإدارة لأن الارتباط بينهم قد يؤدي الى اتخاذ قرارات لمصلحة المالكين على حساب المساهمين الصغار واصحاب المصالح، ومن اجل تقليل تكاليف الوكالة وجد أداة للرقابة داخل الشركة تدعى حوكمة الشركات (Corporate Governance) (Benea,2012:15)، وعرفت بانها مجموعة من الاليات المستخدمة لادارة العلاقات بين اصحاب المصالح التي تستخدم لتحديد ورقابة التوجه الاستراتيجي واداء المنظمة (Hitt et al , 292:2007)، وتعرف الحوكمة المصرفية بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو نظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين). (جوناثان تشاركهام، 2005: 9).

4-1-1 أوجه الاختلاف بين المصارف والشركات في مجال الحوكمة .

1- إن أصحاب المصالح الخاصة في حوكمة المصارف أكثر عدداً من قرأنهم في منشآت الأعمال الأخرى، ويعزى ذلك إلى وظيفة المصرف في توفير السيولة في الاقتصاد ودوره في تعزيز ودعم الاستقرار الاقتصادي (Craig,2004:130).

2- تتفاقم مشكلة المخاطرة المعنوية عندما يكون المصرف في حالة الإعسار المالي او قريباً منها، وفي الوقت الذي لايزالون يستلمون منه مكاسب ناجحة عن السلوك أو التصرف المحفوف بالمخاطرة إن الشركات خارج الصناعة المصرفية قليلة التعرض إلى الإعسار ولكنها تمتلك الحافز لتحمل مخاطر إضافية (Macey and O' Hara : 97, 2003).

3- تخضع المصارف لقدر كبير من القواعد واللوائح والقيود التنظيمية لأهمية المصارف في الاقتصاد وبسبب غموض موجودات ونشاطات المصرف .

4- تتميز المصارف بسيادة علاقات الوكيل Fiduciary Relationship مع الزبائن إي بندر وجودها في بقية أنواع الشركات غير المالية الأخرى وهذا يخلق بعدا إضافيا في إطار العلاقات الوكيل - المالك في المصارف وهو ما لم يكن موجودا في الشركات غير المالية الأخرى .

5- إنَّ السبب الآخر في اختلاف آليات حوكمة الشركة في المصارف يعود إلى وجود بعد منظم systemic Dimension يكمن في أنَّ الكلفة الاجتماعية لفشل المصارف ربما تفوق (تتجاوز) التكاليف الخاصة وهذا يفرض اهتماماً عاماً بسلوك المصارف ، وهو ما لم يكن موجوداً في الشركات الأخرى (محمد وراضي، 2013: 35-34).

6- أنَّ المصارف لها أهمية أوسع نطاقاً على المستوى الكلي للاقتصاد من خلال تسهيل انتقال السياسة النقدية عن طريق جعل الائتمان والسيولة متاحة في ظل ظروف السوق الصعبة مقارنة مع الشركات . (Benea, 2012:13).

4-1-2 قياس حوكمة المصارف:

1-إدارة الأرباح : تركز إدارة الأرباح على المستحقات التخمينية لأنها عنصر مهم ضمن المعلومات المالية التي تعرضها الكشوفات المالية حيث يمكن ان تستخدم التقنيات المحاسبية كواسطة يعبر عنها بالتقارير المالية التي تنقل الى السوق وعرفت بأنها الاختيار المدروس بالسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف محددة من قبل الإدارة (Scott, 2003: 369)، واجريت العديد من الدراسات حول العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح كدراسة (Yu,2006) الذي توصل الى ان الشركات التي بها حوكمة داخلية متينة مثل التركيز العالي للملكية وتركيز مجلس الإدارة في عدد قليل فإنها تمارس إدارة الأرباح بشكل كبير، بينما في حالة وجود حوكمة خارجية قوية فان الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل اقل (3 : Yu, 2006)، أهم المقاييس التي اعتمدت في قياس إدارة الأرباح كمؤشر للحوكمة هي تلك التي صنفت المستحقات الى مستحقات تخمينية(الاختيارية)، ومستحقات غير تخمينية (غير اختيارية)، والسبب في اختيار هذين المقياسين كمؤشر الحوكمة ، هو ان المستحقات بشقيها أصبحت مقياسا واضحا وموشرا جيدا للوقوف على مسار الإدارة في إرساء قواعد ومعايير الحوكمة في الشركة من ناحية ، وفي تقدير حجم المخاطرة التي تتعرض لها الشركة ليستخدمها حملة الأسهم بوصفها موشرا في صنع قراراتهم الاستثمارية، . ونظرا للأسباب السابقة تم الاعتماد على نماذج إدارة أرباح لاسيما المستحقات التخمينية ، في قياس الحوكمة وباستخدام أنموذج جونز المعدل 1995(الفتلاوي ، 2011، 72) . وهناك نماذج عدة تقيس أدارة الأرباح من بينها نموذج جونز المعدل الذي يعتبر من المقاييس المهمة والأكثر نموذج يكشف عن إدارة الأرباح كما جاءت بالدراسة (Dechow et al , 1995).فنموذج جونز يفترض أن المستحقات غير التخمينية تعتمد على التغير في الإيرادات ومستوى الممتلكات والآلات والمعدات (Bernard and Skinner,1996,315) ،وأضيف إلى هذا الأنموذج متغير (التغير في الذمم المدينة) والذي يعكس مدى تدخل الإدارة لممارسة إدارة أرباح شركاتها من خلال التلاعب بالمبيعات الآجلة (الفتلاوي ، 2011 ، 72)، وهذا النموذج يتكون من المستحقات غير التخمينية (هو ذلك الجزء من المستحقات الذي لا تمتلك الإدارة القدرة على التأثير فيه ولا تستطيع التأثير من خلاله في الأرقام المحاسبية بزيادتها أو تخفيضها) مثلا الضرائب المفروضة على الرواتب، والمستحقات التخمينية (هو ذلك الجزء من المستحقات التي تمتلك الإدارة التدخل فيه وتستطيع التأثير في الأرقام المحاسبية من خلال زيادة أو نقصان) مثلا مكافآت الإدارة (Jones, 1991: 193)، أما إجمالي المستحقات فهي ذلك الجزء غير النقدي من الدخل، ويقاس بالفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق، والدخل على الأساس النقدي (Qiao and Zhou, 2007:88).

4-2-آليات الحوكمة المصرفية: يمكن تقسيم آليات الحوكمة المصرفية إلى:

4-2-1- آليات داخلية: هناك عدة آليات ولكن اغلب الآليات في المصارف تقتصر على الآليات الداخلية منتمثلة في آليتين أساسيتين هما تركيز الملكية ومجلس الإدارة (Nam, 2006:2).

1- معيار كفاية رأس المال الرقابي: ان تفعيل آلية كفاية رأس المال المصرفي بوصفها واحدة من آليات الحوكمة المصرفية يجب ان تقترن بتوفير مقومين رئيسيين هما: إدارة المخاطر المصرفية، و جودة الموجودات (الربيعي و راضي، 2011، 110). وتعرف كفاية رأس المال بأنها مقدار رأس المال الذي يكون كافيا لامتناس الخسائر التي تنتج عن الإفراض والاستثمار، والإعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف (Victor and Hadeel,2004:2). ومعيار كفاية رأس المال الرقابي يهدف إلى تقليل المخاطر في المصارف ، وان الالتزام بمبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي تتخفف فيها مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال والتي إذا ما أخذت جنباً إلى جنب مع النتائج الأخرى للحوكمة مثل كفاءة التشغيل والاستراتيجية السليمة ويؤدي هذا الى زيادة الأداء الأفضل للمصارف (جي دي، 2003، 32)،

2- مجلس الإدارة وتعويضات المدراء التنفيذيين: تمتلك مجالس الإدارة سلطة توجيه شؤون الأعمال ومعاينة ومكافئة المدراء وحماية حقوق حملة الأسهم (333: Hitt et al, 2007)، ويتكون مجلس الادارة من مجموعة من الأفراد يصنفون الى أعضاء داخليين (تنفيذيين) فاعلين داخل المصرف نتيجة امتلاكهم معلومات حول أعمال المصرف وآخرين خارجيين (غير تنفيذيين) يتم التعامل معهم لتقديم المشورة للمصرف (علي و شحاتة، 2007: 21) وهناك العديد من الدراسات التي حاولت الربط ما بين الحوكمة من جهة ، وكفاءة الشركات والمصارف والمؤسسات المالية من جهة أخرى ومن بين تلك الدراسات دراسة (Adnan et al,2011) ودراسة (Jain and Thomson,2008)، حيث حاول الباحثان الى الربط ما بين معايير الحوكمة المستخدمة في المصارف الماليزية وما بين كفاءة أدائها، حيث توصل هذين الباحثين، إلى انه كلما كان حجم مجلس إدارة الشركة صغيرا وملكية الكتلة كبيرة يؤدي ذلك إلى كفاءة أفضل للمصارف الماليزية، كم اوجد الباحثان بان الحوكمة الرديئة (غير الجيدة) في المصارف يمكن ان تقلل من قابلية المصرف على إدارة موجوداته وديونه بشكل صحيح والتي تتضمن الودائع مما يؤدي إلى إحداث أزمة السيولة وبالتالي إحداث أزمة مالية على مستوى دولي (Jain and Thomson,2008:35)، في حين ان دراسات أخرى منها دراسة (Belkir, 2009) أوجدت كلما كان حجم المجلس كبير كلما كان مستوى الأداء في الشركة عال، فالحوكمة المصرفية تعطي لمجلس الادارة بناية عن المستثمرين مساعلة المديرين ومحاسبتهم عن ادائهم لتحقيق اهداف المصرف وهذا هو السبب الرئيسي في وجوب اعطاء درجة كافية من الاستقلال لمجلس الادارة بما تمكنه تقنين قدرته في رقابة المديرين وفصلهم اذا لم يحققوا الاداء المطلوب (سولفيان و روجرز، 2003: 34). أوجدت العديد من الدراسات أن استقلالية المجلس له اثر ايجابي على أداء المصرف في الصناعة المصرفية، وان وجود أعضاء خارجيين يعزز من كفاءة مجلس الإدارة في رقابة المدراء ومسائلتهم، فان وجود اغلبية من الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة يضيف عليه صفة الاستقلالية وتقاس الاستقلالية بنسبة أعضاء الخارجيين إلى مجموع أعضاء مجلس الإدارة (محمد وراضي، 2013: 118)، إن عملية الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سيؤدي إلى تخفيف كلفة الوكالة ويحسن أداء الشركة وارتفاع العائد على الموجودات لاسيما في المصارف (الشمري، 2012: 21)، وان اغلب الباحثين وحتى الهيئات الدولية المهتمة بموضوع الحوكمة دعوا إلى الفصل بين وظيفتي رئيس المجلس والمدير التنفيذي (Bugshnan,2005:53) لان عدم الفصل بينهما سوف لن يؤدي فقط إلى تضارب المصالح، ولكن ستكون هناك فرصة اكبر لاستحكام الإدارة في ظل تعطيل بعض آليات الرقابة وبالتالي زيادة السلوك الانتهازي وإساءة استخدام موارد المصرف ما ينعكس سلبا على أدائها (Chosh , 2006 :438)، يقوم مجلس الإدارة بالية تعويض المدراء بمنحهم قروض ميسرة بفائدة مناسبة

أو بدون فائدة لغرض شراء أسهم المصرف،) ويتم قياسها من خلال نسبة الأسهم المملوكة من قبل المدراء التنفيذيين في المصرف إلى إجمالي الأسهم (Cadbury, 2001: 32).

3- تركيز الملكية: هي عدد حملة الأسهم الذين يمتلكون الكتلة والنسبة الإجمالية الأكبر من الأسهم المصدرة من الشركة، ويمكن أن يكون حملة الأسهم افراداً أو مؤسسات أو شركات (Hit et al, 2003:315)، وهناك نوعان من تركيز الملكية في المصارف (Barker,2010:93): هيكل الملكية المركزة وهي الملكية التي تكون مركزة في عدد قليل من الأفراد أو العائلات ويطلق عليها (الداخليين)، والنوع الآخر هيكل الملكية المشتتة حيث تتجسد في عدد كبير من المالكين، كل منهم يمتلك عدداً قليلاً من الأسهم ويطلق عليها (الخارجيين) (الفتلاوي، 2011: 103)، ويأخذ تركيز الملكية مستويات عدة وهي السيطرة الكاملة، والرقابة الادارية (Macmillan,2004:21)

4- 2- آليات خارجية: تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة (Wikipedia,2007:7).

1- سوق رقابة الشركات (الاستحواذ العدائي): ويتخذ الاستحواذ بالغالب صفة الاستحواذ العدائي الذي يقوم على استيلاء احد المصارف على أسهم المصرف المستهدف من دون الاهتمام بموافقة إدارة المصرف المستهدف من عدمه (محمد وراضي، 2013: 137)، ويحصل الاستحواذ بإحدى الطرق التالية : (Ross et al,1991:674-675) (الشمري، 2012: 269-270).

1- التملك : ويتحقق التملك بإحدى الطرائق الآتية:

1- الاندماج أو الاتحاد: هو اتحاد مصرفين أو أكثر تحت إدارة واحدة وقد يؤدي الى التصفية مع ظهور مصرف جديد له شخصية المعنوية المستقلة ويسمى الاندماج، اما في حالة اتحاد الشركة مع شركة أخرى مع احتفاظ الشركة المكتسبة باسمها وشخصيتها، لكن تكتسب الشركة المكتسبة كل موجوداتها ومطلوباتها.

2- اكتساب الأسهم: هي شراء أسهم التصويت للشركة، إما بالدفع نقداً، أو بحصص من الأسهم أو بأوراق مالية أخرى.

3- امتلاك الموجودات: يستطيع المصرف الاستحواذ على مصرف آخر، من خلال شراء جميع موجوداته، وهذا النوع من الاكتساب يتطلب موافقة رسمية من مساهمي المصرف البائع.

ب- المنافسين بالوكالة (التفويض): الوكالة هي حق الاختيار مكان صوت شخص آخر، ويتحقق الاستحواذ عن طريق المنافسين بالوكالة من خلال محاولة مجموعة من حملة الأسهم الهيمنة على مجلس الإدارة من خلال التصويت على أعضاء جدد.

ج- الشخصية العابرة (أصحاب النفوذ): هي شراء جميع أسهم الملكية للمصرف من قبل مجموعة صغيرة من قبل مستثمرين وهذه المجموعة تتضمن أعضاء من الإدارة صاحبة المصالح وبعض المستثمرين من الخارج.

5- 2 الأداء المصرفي: عرف الأداء بأنه النتيجة النهائية للنشاط (Wheelen and Hunger, 2002:243)، ويعرف الأداء المصرفي بأنه النتائج المالية والتشغيلية التي حققها المصرف خلال فترة زمنية معينة (حمو، 2009: 44)، ويبرز الأداء المصرفي في تحديد قدرة المصارف على إدارة أموالها والهادفة إلى تحقيق غايات متعددة سواء كان

ذلك على صعيد المساهمة في تنمية اقتصاد البلد وفي تحقيق الإرباح والنمو وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف (Allen and Parwada,2004: 115).

5-2-1 مؤشرات قياس الأداء المصرفي: وتبويب المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف في تصنيفات عدة :

1- مؤشرات العائد

1-1 مؤشرات العائد غير المعدلة بالمخاطرة :

1- معدل العائد على الموجودات (ROA): ويسمى أيضا بمعدل العائد على الاستثمار ، لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل ، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية (Rose,1999 : 138).

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): تقيس هذه النسبة ما يحصل عليه المالكين من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط المصرف (هندي ، 2010: 433) وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف ، وأيضاً ارتفاعها يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (63: 1999 , Hemple and Simonson) .

3- هامش صافي الدخل : يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب (Cornett et al ,2006 :31).

4- هامش الفائدة الصافي: أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع مقدار الفوائد الدائنة المتحققة من جراء استثمار موجودات المصرف بالمقارنة مع الفوائد المدفوعة للزبائن (Cornett et al , 2009 :31)

5- استخدام الموجودات: وتتأثر هذه النسبة بكمية الموجودات المدرة للربحية الموجودة ضمن إجمالي الموجودات ، وعند ارتفاع الموجودات الربحية المتمثلة بالقروض ذات المتحصلات العالية ترتفع نسبة تلك الموجودات وتنخفض بانخفاض كميته (Rose,1991: 135).

2-1 مؤشرات العائد المعدلة بالمخاطرة

1- نموذج المخاطرة المعدلة بالعائد على رأس المال (RAROC): وهو مقياس لقياس معدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما يعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة ويعد أداة يمكن بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد بمختلف الموجودات (الإمام و العامري ، 2012 : 182)، ويتم وصفه في اغلب الأحيان بأنه (إدارة رأس المال الاقتصادية)، لأن القيمة تحت المخاطرة (القيمة الاقتصادية المضافة) هي المقدار الذي يوضح أعظم خسارة متوقعة للمصرف أو محفظة الأنشطة المصرفية خلال مدة زمنية معينة ، فالمصارف التي تستخدم وجهة نظر هذه تنظر إلى القيمة الاقتصادية المضافة عند تخصيصها لمخاطرة رأس المال باستخدام معدل العائد المعدل بالمخاطرة إلى رأس المال (RAROC) (Koch and Macdonald ,2000 : 183) .

2- معدل العائد إلى رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC): يعني أنه يمثل أكبر مقدار للخسارة المحتملة المستندة على إحصائية تحقق العوائد المستقبلية، أو هو المقدار الضروري لتغطية النقلب في الإيرادات. كذلك، فإن بعض

المصارف تطرح كلفة رأس المال من مقياس العائد لتقدير العوائد الاقتصادية (Koch and Macdonald, 2000: 176).

2- مؤشرات المخاطرة : والمصارف تواجه العديد من المخاطر منها:

1- المخاطر الائتمانية: عرفت بأنها مخاطرة عدم تسديد الفوائد أو أصل المبلغ أو كليهما للأوراق المالية أو القروض في الوقت المحدد ، وان من اهم نسب قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف تتمثل بنسبة القروض قصيرة الاجل الى اجمالي الموجودات (Hempel and Simonson, 1999:68).

2- مخاطر السيولة: تعرف بأنها احتمال عدم توافر الأموال اللازمة عند الطلب عليها نتيجة لثبوت سحب الودائع، ولمواجهة طلبات الائتمان من قبل الزائرين (Rose, 1999:140)، وتقاس من خلال قسمة النقد لدى المصرف على مجموع الموجودات (محمد وراضي ، 2013 : 176) .

3- مخاطر السوق : هي من المخاطر الأكثر إثارة وقلق في القطاع المصرفي ، والناجئة من تغييرات في المستوى العام لأسعار الفائدة ونسبة أسعار العملات (8: Santomero, 1997) وتقاس من خلال قسمة القيمة الدفترية لموجودات المصرف على القيمة السوقية المخمّنة لموجودات (محمد وراضي ، 2013 : 183) .

4-- مخاطر التشغيل: إن مخاطر التشغيل تشير إلى احتمالية وجود اختلافات وتباين كبير في نفقات التشغيل من ما هو متوقع، أو حصول انخفاض في الدخل الصافي والقيمة الثابتة، (Koch and Macdonald,2000:128) ، وتقاس بأسلوب المؤشر الأساسي وذلك بقسمة الدخل الإجمالي السنوي الايجابي على مدى السنوات الثلاثة الماضية على عدد السنوات التي دخلها الإجمالي ايجابي (Basel II ,2006 :144)

5- مخاطر رأس المال: وتشير مخاطر رأس مال المصرف إلى مقدار الانخفاض في قيمة موجودات المصرف قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين (Hempel and Simonson, 1999:68)، وتقاس من خلال قسمة حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة (حنفي و ابو قحف ، 2004 ، 305)

3- المؤشرات المعاصرة:

1- القيمة السوقية المضافة (MVA): تعتبر القيمة السوقية المضافة القيمة التي تم إنشائها بالاعتماد على السوق فيما يتعلق برأس المال الأساسي المستثمر ، إن هذا المؤشر يقيم المصرف على أساس السوق من خلال الفرق بين القيمة السوقية لأسهمه ومقدار رأس المال الذي تم توفيره من قبل المستثمرين (41: Gocejna , 2010).

2- بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC) : مجموعة من المقاييس تصاغ في استمارة استبيان التي تقدم نظرة شمولية للأداء في مجالات المصرف المختلفة في الوقت نفسه. وهذا النموذج يرى إن أداء المصرف يكون من خلال أربعة إبعاد وليس البعد المالي فقط، وهي بعد مالي وبعد الزبون وبعد العمليات الداخلية وبعد التعلم والنمو (Davidson, 2002,6).

3- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) : وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة ربح المصرف وذلك بعد ان يتم اقتطاع تكلفة رأس المال الذي كونه هذا الربح (Gard et al, 2000,80)، وتقاس من خلال قسمة صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة على تكلفة الأموال (هندي ، 2010 : 7).

4- نسبة توبن المعدلة Tobin's q: هو مقياس لتقييم أداء المصارف يحسب على أساس نسبة قيمة الأسهم السوقية بالإضافة الى القيمة الدفترية للمطلوبات إلى القيمة الدفترية للموجودات (13 : Caprio et al, 2003)، كلما

زادت قيمة (q) عن الواحد صحيح دل ذلك على الأداء الجيد للشركة والربحية العالية ، إما إذا انخفضت عن الواحد صحيح فإن ذلك يعني أن قيمة الموجودات أعلى من القيمة السوقية للشركة (عثمان، 2013: 253) ، يرى الباحث إن العلاقة بين الآليات الداخلية والخارجية ، علاقة عكسية ، وذلك أنّ ضعف أداء المدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة ينعكس سلباً على العوائد المتحققة ، وعدم تحقيق مصالح أصحاب الأسهم ، الأمر الذي قد يعرضها إلى تهديدات السوق واستحواد المنظمات على المصرف ، إي إن كلما كانت الآليات الداخلية فاعلة كلما اضعفَ فعالية الآليات الخارجية والعكس صحيح .

6- التحليل التطبيقي:

6-1 نتائج تحليل الحوكمة المصرفية : تم استخدام مقياس إدارة الإرباح (العوائد) المستخدم من قبل الباحثان (Liputri and Tirok 2009) .

1- حساب إجمالي المستحقات: ثمة أسلوبان لاحتساب إجمالي المستحقات هما أسلوب التدفقات النقدية وأسلوب الميزانية وتم الاستعانة بأسلوب التدفقات النقدية وذلك بسبب اعتماد أغلب الباحثين لهذا الأسلوب (أسلوب التدفقات النقدية) في دراستهم ، ولوجود أخطاء في قياس المستحقات باستخدام أسلوب الميزانية كما أظهرتها بعض الدراسات كدراسة (Hribar and Collins 2000)، ويبين الجدول (1) احتساب المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث والمأخوذة من كشوفاتها المالية .

جدول (1) يبين احتساب المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث (الف دينار)

المستحقات الكلية TA	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية OCF	صافي الدخل التشغيلي NOI*	السنة	المصرف
46985265	- 27646289	19338975	2008	الاتئمان
-3707471	1275750	9050023	2009	
-208934624	2188223	9887692	2010	
165460812	-146397660	19063152	2011	
586072756	-570530501	15542255	2012	
-22269310	36463549	14194239	2013	
-410062284	1220549	-397856	2008	المتحد
-146715507	163385385	16669878	2009	

170217753	-129959461	40258292	2010	
137060003	-87756017	49303986	2011	
-300207130	358037262	57830132	2012	
156600283	-111939669	44660614	2013	
75775443	91360622	15585179	2008	الخليج
19610088	-11274241	8335847	2009	
11892228	-5532233	6359995	2010	
16524494	-3646468	12878026	2011	
62849769	-26076719	36773050	2012	
208953641	-151970774	56982667	2013	
-147086412	172816921	25730509	2008	بغداد
-3467429146	3487216173	19787027	2009	
-63867577	81884561	18016984	2010	
83797211	-55978374	27818837	2011	
-346124731	377458067	31333336	2012	
-287867352	333929245	46061893	2013	
-4220501	9521144	5300643	2008	التجاري
-36588434	40662372	4073938	2009	
7095300	-5206534	1888766	2010	
-6857953	13433555	6575602	2011	
-35480814	44697921	9217107	2012	
17192931	-6533718	10659213	2013	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث

2- احتساب قيم معادلة الانحدار

$$(1/A_{t-1}), (RE_t - REC_t / A_{t-1}), (PPE_t/A_{t-1})$$

ويتم احتسابها من خلال الرجوع إلى البيانات المالية للمصارف عينة البحث والتي من خلالها يتم احتساب المستحقات غير التخمينية (NDA) من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$TA/A_{t-1} = a_1 (1/A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1}) + a_3 (PPE_t/A_{t-1}) + E$$

والجدول (2) يبين قيم كل من $(1/A_{t-1})$ ، $(\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1})$ ، (PPE_t/A_{t-1}) بالإضافة إلى المستحقات الكلية والداخلية في نموذج الانحدار.

جدول (2) يوضح احتساب قيم $(1/A_{t-1})$ ، $(RE_t - REC_t / A_{t-1})$ ، (PPE_t / A_{t-1})

TA/A _{t-1}	PPE/A _{t-1}	$\Delta REC_t - \Delta REV_t / A_{t-1}$	1/A _{t-1}	السنة	المصرف
0.130758	0.009518	.0.01171	0.0027830	2008	الائتمان
-0.01097	0.011779	.0.0031	0.0029586	2009	
-0.05741	0.01048	.0.00222	0.0027475	2010	
0.278118	0.007367	.0.035307	0.0016809	2011	
1.319618	0.010858	.0.013573	0.0022516	2012	
-0.03965	0.008849	.0.02219	0.0017807	2013	
-2.8907	0.019668	.0.05747	0.0291631	2008	المتحد
-0.61135	0.078497	0.00009	0.0160300	2009	
0.658101	0.021423	0.054768	0.0022740	2010	
0.503829	0.021128	.0.31827	0.0019283	2011	
-0.8732	0.02144	0.072389	0.0015248	2012	
0.368674	0.033299	.0.02687	0.0014156	2013	
-0.20833	0.053271	0.11458	0.0070494	2008	الخليج
0.03612	0.411851	.0.15919	0.0041669	2009	
0.014825	0.052524	.0.03494	0.0038662	2010	
0.017194	0.035106	0.065401	0.0036760	2011	
0.071806	0.04793	0.088873	0.0029087	2012	
0.160653	0.040416	0.046454	0.0023542	2013	
-0.77003	0.12098	0.02722	0.0027493	2008	بغداد
-16.9412	0.023945	0.005047	0.0018419	2009	
-0.30661	0.002618	.0.00798	0.0012466	2010	

0.410441	0.025702	0.010302	0.0010405	2011	
-1.39879	0.028108	- 0.00309	0.0011425	2012	
-0.98102	0.028064	0.013071	0.0007688	2013	
-0.12308	0.041885	- 0.00262	0.0052352	2008	التجاري
-0.00059	0.041544	- 0.05034	0.0048858	2009	
0.016135	0.041767	0.00048	0.0048007	2010	
-0.01322	0.045566	- 0.08672	0.0048980	2011	
-0.0541	0.040016	0.022231	0.0040413	2012	
0.024339	0.034424	- 0.0092	0.0034079	2013	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف لعينة البحث

3- تقدير معالم النموذج a_1, a_2, a_3

تم تقدير معالم النموذج حسب معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) ،وقد كانت نتائج التحليل لمعادلة الانحدار كما موضح في الجدول (3) .

جدول (3) يبين معاملات الانحدار ومستوى المعنوية لكل مصرف

							معاملات الانحدار				
P - Value							a_3	a_2	a_1		
P - Value	F	R	R^2	Δ /A PPE	Δ REC /A	1/A	Δ PPE/A	Δ REC /A	1/A	المصرف	
0.62	0.73	0.72	0.52	0.370	0.443	0.452	310.62	13.042	728.98	المعلمة	الائتمان
							1.148	0.949	-0.927	T	
0.20	4.08	0.92	0.86	0.416	0.562	0.076	16.335	-1.749	108.29	المعلمة	المتحد
							1.018	-0.689	-3.429	T	
0.31	31.53	0.99	0.97	0.649	0.960	0.013	0.098	-0.016	-73.93	المعلمة	الخليج

							0.530	-0.057	-8.722	T	
0.67	0.58	0.68	0.46	0.394	0.410	0.338	-446.63	397.89	9077.3	المعلمة	بغداد
							-1.077	1.034	-1.248	T	
0.70	0.52	0.66	0.44	0.947	0.495	0.629	-1.307	-0.749	-47.19	المعلمة	التجاري
							-0.075	-0.829	-0.565	T	

يبين الجدول (3) معامل الارتباط (R) الذي يقيس قوة العلاقة بين المتغيرات واتجاهها بين كل من المستحقات غير التخمينية ومعاملات نموذج والتي تتضمن إجمالي الموجودات في السنة السابقة التغير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة ناقصا التغير في الذم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة إجمالي الموجودات الثابتة في السنة t كانت قوية جدا في كل من مصرف المتحد والخليج بنسبة (0.92 ، 0.99) على التوالي وهي تشير الى علاقة ارتباط طردية قوية جدا بين كل من المستحقات غير التخمينية ومعاملات النموذج بينما كانت علاقة الارتباط جيدة لباقي المصارف (الائتمان ، بغداد ، التجاري) بنسبة (0.72 ، 0.68 ، 0.66) على التوالي بين المستحقات غير التخمينية ومعاملات النموذج . ولغرض معرفة مدى تأثير معاملات النموذج في المستحقات غير التخمينية أم لا نظرا للعلاقة الخطية بينهما فتحليل الانحدار يكشف عن حقيقة التأثير بين المتغيرين احدهما مستقل (X) والتابع (Y) إي بمعنى أن قيمة (Y) تعتمد على قيمة (X) . ويبين معامل التحديد أو معامل التأثير (R²) والذي يقيس مقدار التباين الحاصل بين المتغير التابع نتيجة التباين الحاصل في المتغيرات المستقلة ويقاس شدة التأثير كل من إجمالي الموجودات والتغير في الإيرادات والتغير في الذم المدينة وإجمالي الموجودات الثابتة في المستحقات غير التخمينية فقد أشار معامل التأثير في مصرف الائتمان إلى ان (0.52) فقط في التغير في المستحقات غير التخمينية يعود إلى التغير في متغيرات النموذج الثلاثة السابق ذكرها والباقي يعود الى متغيرات اخرى تؤثر في المستحقات غير التخمينية أما المصرف المتحد كان معامل التأثير (R²) الى ان (0.86) من التغير في المستحقات غير التخمينية يعود إلى التغير في المتغيرات النموذج والباقي يعود إلى متغيرات أخرى تؤثر في المستحقات غير التخمينية .

بينما المصرف الخليج فقد كان معامل التأثير (R²) (0.97) فهو تأثير قوي من التغير في المستحقات غير التخمينية يعود الى متغيرات النموذج ومصرف بغداد فقد أشار معامل التأثير (R²) هو (0.46) له تأثير ضعيف مقارنة مع المصارف الأخرى من التغير في المستحقات غير التخمينية يعود إلى متغيرات النموذج والباقي يعود إلى متغيرات أخرى تؤثر في المستحقات غير التخمينية . أما المصرف التجاري معامل التأثير يشير الى (0.44) له تأثير ضعيف مقارنة مع المصارف الأخرى من التغير في المستحقات غير التخمينية يعود إلى متغيرات النموذج والباقي يعود الى متغيرات أخرى تؤثر في المستحقات غير التخمينية وبناء على ما تقدم فان متغيرات النموذج كان لها بالغ التأثير في المستحقات غير التخمينية في كل من مصرف المتحد ومصرف الخليج الا انها كانت ضعيفة في باقي المصارف .

اما تحليل كما ظهر في الجدول اعلاه اشار ان المتغير الاول a1 والذي يمثل $(1/A_{t-1})$ في كل المصارف عينة البحث التي كانت سالبة بمعنى علاقة عكسية بين متغير اجمالي الموجودات $(1/A_{t-1})$ والمستحقات غير التخمينية اي يعني ان زيادة هذا المتغير يؤدي الى نقصان في المستحقات غير التخمينية بينما المتغير a2 والذي يمثل (REV_t^-) كالت موجب لدى مصرف الائتمان ومصرف بغداد بمعنى وجود علاقة طردية اي أن زيادة هذا المتغير يؤدي إلى زيادة في قيمة المستحقات غير التخمينية بينما باقي المصارف (المتحد ، الخليج ، التجاري) كانت سالبة اي علاقة عكسية بمعنى ان زيادة هذا المتغير يؤدي الى نقصان في قيمة المستحقات غير التخمينية أما المتغير a3 والذي يمثل (PPE/A_{t-1}) فقد كانت موجبة لدى مصرف الائتمان والمتحد والخليج بمعنى علاقة طردية فكلما ارتفع هذا التغير يؤدي الى ارتفاع في قيمة المستحقات غير التخمينية بينما باقي المصارف (بغداد ، التجاري) فقد كانت سالبة اي علاقة عكسية كلما ازداد هذا المتغير انخفضت قيمة المستحقات غير التخمينية والعكس صحيح .

4. تقدير المستحقات غير التخمينية NDA :

بعد تقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار لمجموع المصارف العينة في كل سنة على حدا تقوم بالحساب المستحقات غير التخمينية والجدول (4) يبين نتائجها من خلال المعادلة الآتية:

$$NDA_t = a_1(1/A_{t-1}) + a_2(REV_{t-}^- \Delta REC_t / A_{t-1}) + a_3(PPE_t / A_{t-1})$$

جدول (4)

يوضح احتساب المستحقات الغير التخمينية

NDA	A_{t-1}	PPE	$\Delta REC / \Delta REV$	OCF	NOI	السنة	المصرف
المستحقات غير التخمينية	إجمالي الموجودات السابقة	الموجودات الثابتة	التغير في الإيرادات - التغير بالذمم المدينة	التدفق التقدي من العمليات التشغيلية	صافي الدخل التشغيلي		
0.7751	359329	3420165	-4206255	-27646289	19338975	2008	الائتمان
1.4615	337993	3981133.1	-10460362	12757495	9050023	2009	
1.2235	3639611	3814347	- 806752	218822318	9887692	2010	
1.5233	594931	4382659	20975294	-146397660	19063152	2011	
1.9082	444122919	4822173	6029185	-570530501	15542255	2012	
1.1611	561579222	4969202	-12460817	36463549	14194239	2013	
0.4176	34289981	764406	-1970770	12205488	-397856	2008	المتحد
1.2797	62382961270	4896934	5777805	163385385	16669878	2009	
0.2538	439745296	9420702	23919811	-129959461	40258292	2010	
0.9015	518599704	10956858	-165052245	-87756017	49303986	2011	
0.2233	655825769	14061074	197046804	358037262	57830132	2012	
0.5907	706408071	23522762	-18980303	-111939669	44660614	2013	

-0.5177	141855589	7556867	15811049	91360622	15585179	2008	الخليج
-0.2651	239984991	9878278	- 9945032	- 11274241	8335847	2009	
-0.2801	258650056	13585358	- 9037271	-5532232	6359995	2010	
-0.2693	272036632	9550208	17791713	-3646468	12878026	2011	
-0.2117	343800873	16478433	30554575	-26076719	36773050	2012	
-0.1708	424766297	17167397	19731970	-151970773	56982867	2013	
-19.5292	363724586	4458023	9933351	172816920	25730509	2008	بغداد
-25.4065	542911440	13020455	-2766560	3487216173	19787027	2009	
-15.6598	802194113	21072236	-6453137	81884561	18016984	2010	
-16.8256	961062610	24713642	9849707	-55978374	27818837	2011	
-24.1523	875267336	24678206	-2763961	377458067	31333336	2012	
-14.3125	1300654984	36520315	16964831	333929245	46061493	2013	
-0.2998	191014976	8030106	-479970	9521144	5300643	2008	التجاري
-0.2471	204674371	8596843	- 10370343	40662371	4073938	2009	
-0.2815	208304265	8761422	109573	-5206534	1888766	2010	
-0.2257	204163838	9328696	-7499064	13433554	6575602	2011	
-0.2596	247446396	9940779	5553867	44697921	9217107	2012	
-0.1989	293436517	10195165	- 2835461	-6533718	10659213	2013	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث

5. احتساب المستحقات التخمينية DatDiscretionary Accruals

أن تحديد نسبة التخمين من إجمالي المستحقات يعد أفضل وسيلة لتحديد عملية التضليل في القوائم المالية من قبل الإدارة وتحتسب المستحقات التخمينية لكل مصرف من مصارف عينة البحث والمتمثلة بين المستحقات الكلية (TA) والمستحقات غير التخمينية (NDA)

$$DA_{it}=TA_{it}-NDA_{it}$$

وتشير النتائج المتحصلة عليها أن المصارف قد قامت بممارسة إدارة الإرباح خلال فترة الدراسة من خلال المستحقات التخمينية بشكل سالب بهدف تخفيض الإرباح المعلن عنها أما المستحقات التخمينية الموجبة تهدف الى تضخيم الإرباح المعلنة عنها .

6. تصنيف المصارف الى ممارسة وغير ممارسة للإدارة (العوائد)

تم الاعتماد على متوسط المستحقات التخمينية لتصنيف المصارف عينة البحث الى ممارسة أو غير ممارسة للإدارة الإرباح واعتبر المصرف غير ممارس للإدارة الإرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات التخمينية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاتها التخمينية وأعطيت رقم (0) أي أن إدارة المصرف تطبق الحوكمة المصرفية ومبادئها ومعاييرها، بينما يعتبر المصرف ممارس للإدارة الإرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التخمينية خلال السنة تزيد عن قيمة متوسط مستحقاتها التخمينية وأعطيت لها رقم (1) كما موضح في الجدول (5) الآتي :

جدول(5)

يوضح تصنيف المصارف الى ممارسة وغير ممارسة للحوكمة

تصنيف المصارف ممارسة وغير ممارسة للحوكمة	تصنيف المصارف ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح	التصنيف	متوسط المستحقات التخمينية	المستحقات التخمينية DA	السنة	المصرف
ممارس	غير ممارسة	0	93934570	46985264	2008	الائتمان
	غير ممارس	0		-3707472	2009	
	غير ممارس	0		-208934625	2010	
	ممارس	1		165460810	2011	
	ممارس	1		586072754	2012	
	غير ممارس	0		- 22269311	2013	
حيادي	غير ممارس	0	-65517814	-410062284	2008	المتحد
	غير ممارس	0		-146715508	2009	
	ممارس	1		170217753	2010	
	ممارس	1		137060002	2011	
	غير ممارس	0		-300207130	2012	
	ممارس	1		156600282	2013	

ممارس	غير ممارس	0	40675797	-75775443	2008	الخليج
	غير ممارس	0		19610088	2009	
	غير ممارس	0		11892228	2010	
	غير ممارس	0		16524494	2011	
	ممارس	1		62849769	2012	
	ممارس	1		208953641	2013	
غير ممارس	ممارس	1	-704762982	-147086392	2008	بغداد
	غير ممارس	0		-3467429121	2009	
	ممارس	1		-63867561	2010	
	ممارس	1		83797228	2011	
	ممارس	1		-346124707	2012	
	ممارس	1		-287867338	2013	
غير ممارس	ممارس	1	-9809912	-4220501	2008	التجاري
	غير ممارس	0		-36588434	2009	
	ممارس	1		7095300	2010	
	ممارس	1		-6857953	2011	
	غير ممارس	0		-35480814	2012	
	ممارس	1		17192931	2013	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث

ويشير الجدول أعلاه بوجود مصرفين هما (الائتمان ، الخليج) لايمارسان إدارة الإرباح وهذا يعني ان هذه المصارف تطبق معايير الحوكمة المصرفية المتمثلة بالانضباط الإدارة والشفافية والعدالة والاستقلالية والمسؤولية والمساءلة والوعي الاجتماعي ومن الملاحظ أن هذه المصارف (الائتمان ، الخليج) تعمل تحت مظلة الحوكمة إلا أن هذه الحوكمة كانت في حدها الأدنى إذ تبين انه خلال مدة ست سنوات وهي مدة البحث أن هناك سنتين تمارس إدارة الإرباح من قبل مصرف الائتمان وهما (2011،2012) ومصرف الخليج كان يمارس إدارة الإرباح لسنتين (2012 ، 2013) وهذا ينعكس على جودة الحوكمة المصرفية المطبقة ويضعف من دورها في المصرفيين أما المصرف المتحد فقد كان حيادياً

في ممارسة وعدم ممارسة الحوكمة المصرفية إذ كان يمارس إدارة الأرباح للسنوات (2010 ، 2011 ، 2013) وهذا يدل على ضعف الالتزام بتطبيق الحوكمة المصرفية بالمقابل فقد كان غير ممارس للإدارة الأرباح للسنوات (2008 ، 2009 ، 2012) أي يعكس التزامه بتطبيق الحوكمة المصرفية وبالنتيجة فقد كان حياذياً في ممارسة الحوكمة المصرفية اما المصارف المتبقية من عينة البحث المصرف التجاري ومصرف بغداد كانا غير ممارسين للحوكمة المصرفية فالمصرف التجاري كان يمارس إدارة الأرباح لسنوات (2008، 2010 ، 2011 ، 2013) وهذا يدل على ضعف تطبيق الحوكمة المصرفية في المصرف بالمقابل فقد كان غير ممارس للإدارة الأرباح للسنوات (2009، 2012) أي يعكس التزامه بتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة المصرفية بينما مصرف بغداد مارس إدارة الأرباح في السنوات (2008 ، 2010 ، 2011 ، 2012، 2013) وكان غير ممارس للإدارة الأرباح في سنة (2009) وهذا يبين قيام إدارة المصرفيين باستغلال المعايير المحاسبية من أجل التأثير على إرباح المصرف وهذا ما يؤثر على أداء هذه المصارف وضعف المحافظة على أموالها وموجوداتها واستقرارها المالي نتيجة عدم تطبيقها للمعايير والمبادئ الحوكمة المصرفية .

وقد يرجع الاختلاف في الأرباح بين سنة وأخرى من أجل التهرب الضريبي او بيان للمستثمر والمودع وغيرهم بان المصرف يحقق أرباح عالية وهي بالحقيقة أرباح السنة الماضية أضيفت الى أرباح السنة الحالية ، وقد يرجع ذلك إلى قيام المصارف بالتلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية وذلك من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية على أنها مرتبطة بالأنشطة التشغيلية والعكس صحيح من أجل التأثير على حجم الأرباح المعلنة وذلك من خلال وجود فقرات في الكشوفات التدفق النقدي لبعض المصارف كفقرة إيرادات الاستثمارات أضيفت الى الجانب التشغيلي وهي من الفقرات النشاط الاستثماري ، وأيضاً الائتمان النقدي اضيف الى النشاط الاستثماري برغم انه يعتبر من فقرات النشاط التشغيلي .

2-6- تحليل معدل العائد على حق الملكية (ROE) : يقيس هذا المعدل مدى حصول الملاك من وراء استثماراتهم لأموالهم في نشاط المصرف وتمثل تلك الأموال في رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فإنها تدل على قدرة إدارة المصرف في تحقيق إرباح على حقوق الملكية أو رأس المال الممتلك وقدرتها على اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية بكفاءة عالية والعكس صحيح في حال انخفاضه، والجدول (9) يبين نتائج تحليل هذا المؤشر .

جدول (9)

يوضح نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية لمصارف عينة البحث لسنوات (2008 . 2013)

المصدر : إعداد الباحث * خسارة

المصرف السنة	الائتمان	المتحد	الخليج	بغداد	التجاري
2008	0.017	0.030 - *	0.319	0.200	0.054
2009	0.068	0.125	0.115	0.145	0.043
2010	0.061	0.186	0.082	0.116	0.125
2011	0.104	0.169	0.090	0.152	0.050
2012	0.122	0.190	0.207	0.122	0.085
2013	0.059	0.093	0.157	0.113	0.046
المتوسط	0.072	0.122	0.162	0.141	0.067

وتبين نتائج التحليل في الجدول (9) أنّ نسبة هذا المؤشر تراوحت بين (0.030) بوصفه الحد الأدنى في المصرف المتحد و (0.319) كحد أعلى في مصرف الخليج للمصارف عينة البحث خلال المدة (2008 . 2013) أي بمعنى ان المصرف المتحد والذي حقق خسارة في سنة 2008 قد أثر ذلك على أدائه مما ينعكس سلباً على حصص المالكين بينما مصرف الخليج الذي كان معدل العائد على حق الملكية مرتفع مقارنة مع المصارف عينة البحث فإنه يدل على قدرته لتحقيق أرباح على حقوق الملكية وتحسين سمعته المصرفية في السوق المصرفي وعند المقارنة بين المتوسطات معدل العائد على حقوق الملكية هناك تفاوت فيما بينها ويظهر هذا التفاوت بوضوح في الفرق بين اصغر متوسط لمعدل العائد على حق الملكية وهو المصرف التجاري (0.067) وأكبر متوسط لمعدل عائد على حق الملكية وهو مصرف الخليج (0.162) بينما باقي المصارف تكون متوسطاتها مقاربة نوعاً ما، وأوجد أن نتائج متوسط بعض المصارف كانت جيدة كمصرف المتحد والخليج وبغداد وعلى التوالي (0.122) ، (0.162) ، (0.141) مقارنة مع متوسط المتوسطات الذي بلغ (0.113) ، أن ارتفاع متوسط معدل العائد على حق الملكية لمصرف الخليج عن باقي المصارف عينة البحث يعزى إلى النتائج الجيدة التي حققها المصرف في مختلف أنشطته المصرفية سواء الداخلية منها أو الخارجية فعلى الصعيد الدولي نجد ان المصرف قد حقق تقدماً جيداً في مجال الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية والأموال المودعة في البنوك الخارجية اما على الصعيد الداخلي فنجد ان النشاط الائتماني لمصرف الخليج قد شهد تحسناً مضموناً في مختلف انواعه كالقروض والتسليفات إلى جانب الاستثمار في الحوالات الخزينة والاستثمار

الليبي وحصّة المصرف في إرباح الشركات وأرباح بيع وشراء الأسهم مما نعكس ذلك ايجابيا على ارباحه السنوية وعلى ادائه المصرفي .

6-3- تحليل معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC):

يربط مؤشر (RORAC) بين عائد ومخاطرة المصرف ، ولهذا فهو المقياس الحديث للأداء الذي يوحد بين العائد والمخاطرة في آن واحد ، إي يعدل العائد بالمخاطرة ،وهنا جرى التعديل لرأس المال بالمخاطرة ، وعندما نقسم صافي الدخل على رأس المال المعدل بالمخاطرة نحصل على معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة ،وفي ضوء ما تم تقديمه في الجانب النظري حول نموذج(RORAC) ،حيث ان بسط المعادلة يمثل صافي الدخل بعد طرح منه الضرائب السنوية المفروضة على المصارف عينة البحث خلال سنوات الدراسة (2008-2013)، اما بالنسبة إلى مقام المعادلة المتضمن رأس المال المعدل بالمخاطرة والذي يرمز له (RAC)، والذي يتم استخراجه من خلال قسمة الانحراف المعياري للدخل (S) على المعدل العائد الخالي من المخاطرة (Rf) وطريقة استخراج الانحراف المعياري (S) وفق الخطوات الآتية:

- 1 - جمع صافي الدخل لجميع السنوات ولكل مصرف على حدة لاستخراج المتوسط الحسابي.
- 2 - نستخرج الانحرافات لكل سنة على حدة من خلال طرح صافي الدخل من الوسط الحسابي.
- 3 - احتساب مربع الانحرافات لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل مصرف.
- 4 - نستخرج الانحراف المعياري وذلك بقسمة مجموع مربع الانحرافات على عدد سنوات الدراسة ناقص واحد وجذره.
- 5 - نستخرج رأس المال المعدل بالمخاطرة (RAC) وذلك بقسمة الانحراف المعياري للدخل (s) على المعدل العائد الخالي من المخاطرة (Rf) والذي يمثل متوسط أسعار الفائدة للسندات الخزينة الصادرة من البنك المركزي العراقي.
- 6 - نطبق المعادلة الأساسية لمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) بقسمة صافي الدخل على رأس المال المعدل بالمخاطرة وكما هو موضح في الجدول (10).

الجدول (10)

يوضح نتائج تحليل نموذج معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) لمصارف عينة الدراسة (2008 - 2013)

المصرف السنة	الائتمان	المتحد	الخليج	بغداد	التجاري
2008	0.016	- 0.002	0.055	0.187	0.066
2009	0.055	0.034	0.020	0.113	0.048
2010	0.059	0.082	0.016	0.098	0.155

0.089	0.152	0.032	0.099	0.113	2011
0.143	0.162	0.083	0.127	0.139	2012
0.126	0.250	0.151	0.080	0.089	2013
0.104	0.160	0.059	0.07	0.078	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية والتقارير السنوية لمصارف عينة البحث

يبين الجدول (10) أن المصارف عينة البحث متفاوتة في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC)، فان مصرف الائتمان كان أعلى نسبة في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة في سنة 2012 بنسبة (0.139) اي انه يخصص هذه النسبة من إيراداته لمواجهة المخاطر المستقبلية التي قد تواجهه، وأدنى نسبة كانت عام 2008 و 2009 وهي (0.016)(0.055) على التوالي ، إما المصرف المتحد والذي تعرض إلى خسارة عام 2008 وهي أدنى نسبة للمعدل العائد (0.002 -) وأعلى نسبة كانت له في عام 2012 وهو (0.127). إما مصرف الخليج فكانت أعلى نسبة للمعدل العائد في عام 2013 بنسبة (0.151) وأدنى نسبة عام 2009 و 2010 فكانت (0.020) (0.016) على التوالي ، ومصرف بغداد كانت أعلى نسبة له في معدل العائد في عام 2013 بنسبة (0.250) وأدنى نسبة (0.098) عام 2010، وإما المصرف التجاري فكانت أعلى نسبة (0.155) عام 2010 وأدنى نسبة (0.048) عام 2009. ويبلغ المتوسط العام للمصارف عينة البحث مجتمعة (0.094) مقارنة مع المتوسطات الحسابية للمصارف فان مصرف بغداد كان أعلى نسبة وباللغة (0.160). ويعود السبب إلى توجه مصرف بغداد إلى الاهتمام الكبير بإدارة المخاطرة المصرفية. وارتفاع الإيرادات السنوية التي يحصل عليها المصرف من عملياته المصرفية واستثماراته المالية خلال سنوات الدراسة وهذا يعكس أدائه الجيد مقارنة مع المصارف الأخرى لعينة البحث.

6-4 - عرض ومناقشة نتائج اختبار علاقة الارتباط

إن الهدف من دراسة معامل الارتباط (R) هو الكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، يعد معامل الارتباط (R) مؤشراً أولياً عن العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة). وقد نصت الفرضية الفرعية الأولى للدراسة بان (هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشرات الأداء المصرفي في عينة الدراسة).

يفترض أن تكون علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية موجبة، وذلك يعني انه عندما تكون هناك حوكمة مصرفية فان الأداء المصرفي سوف يرتفع.

ورغم وجود دلالة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والتابع، غير ان نتيجته لا يصبح موثوقاً بها إلا بعد التحقق من معنوية هذا الارتباط، ويتم ذلك بموجب اختبار (t) الذي يبين صحة فرضية الدراسة. ويتضمن الجدول (12) نتائج التحليل والاختبار لعلاقات الارتباط ومدى معنويتها في مصارف العينة.

الجدول (12) يوضح نتائج تحليل واختبار علاقة الارتباط بين الحوكمة المصرفية ومؤشرات العائد على حق الملكية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة في المصارف عينة البحث

مؤشر RORAC		مؤشر العائد على حق الملكية		المصرف
t_0 المحسوبة	R	t_0 المحسوبة	R	
2.012	0.709	2.144	0.731	الائتمان
- 0.853	- 0.392	- 1.603	- 0.625	المتحد
7.167	0.963	0.675	0.320	الخليج
- 0.816	- 0.378	0.051	0.026	بغداد
- 0.154	- 0.077	- 0.325	- 0.161	التجاري

* قيمة t الجدولية : 2.571 عند مستوى الدلالة : 0.05 ودرجة الحرية : 6

تشير النتائج في الجدول (12) أن معامل الارتباط (R) بين الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل ومؤشر العائد على حق الملكية كمتغير تابع، لمصرف الائتمان يظهر قيمة مقداره (0.731) يفسر وجود علاقة ارتباط طردية موجبة قوية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية، بمعنى ان كلما ازدادت الحوكمة المصرفية ازداد الأداء المصرفي بنسبة قوية. ولأجل التحقق من معنوية هذا الارتباط ويتم ذلك عن طريق اختبار (t) حيث بلغت قيمة (t_0) المحسوبة (2.144) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (6) وهي بذلك اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.571) عند مستوى الدلالة (0.05) عند درجة حرية (6) مما يشير إلى عدم معنوية هذا الارتباط ، و إن نتيجته لا تدعم فرضية الدراسة. وبالتالي لا يمكن اعتماد نتيجة الارتباط لتفسير العلاقة بين الحوكمة المصرفية (متغير مستقل) والأداء المصرفي (متغير تابع) ، أما المصرف الخليج يشير معامل الارتباط (R) والذي بلغ (0.320) إلى علاقة طردية ضعيفة بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية (الأداء المصرفي) ولأجل إثبات معنوية هذا الارتباط فقد كان اختبار (t_0) يبلغ (0.675) بمستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) اقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة (2.571) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) مما يشير الى عدم معنوية هذا الارتباط وهذا يعني الى ضعف الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وعدم وجود انسجام مع فرضية الدراسة. اي ان المصرف يمارس الحوكمة المصرفية ولكنها تستخدم (الحوكمة) لتعظيم مصلحته الخاصة على مصلحة المجتمع.

بينما نتائج معامل الارتباط (R) لمصرف بغداد فقد كانت علاقة طردية ضعيفة جداً وبلغت (0.026) بين المتغير المستقل الحوكمة المصرفية والمتغير التابع معدل العائد على حق الملكية، وبالرجوع الى اختبار (t_0) للتحقق من معنوية الارتباط تبين ان قيمة (t_0) المحسوبة قد بلغت (0.051) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) اقل من قيمة

(t) الجدولية والبالغة (2.571) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) مما يشير الى عدم المعنوية هذا الارتباط ونتيجته لا تدعم فرضية الدراسة.

وتشير النتائج في نفس الجدول أعلاه فيما يخص العلاقة بين المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) والمتغير التابع (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) أن معامل الارتباط (R) لمصرف الائتمان يظهر قيمة مقداره (0.709) يفسر وجود علاقة ارتباط طردية موجبة جيدة ، بمعنى إن كلما ازدادت الحوكمة المصرفية ازداد الأداء المصرفي (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) ولأجل التحقق معنوية هذا الارتباط وذلك عن طريق اختبار (t) حيث بلغت قيمة (t₀) المحسوبة (2.012) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) وهي اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.571) بمستوى الدلالة (0.05) عند درجة حرية (6) مما يشير إلى عدم معنوية هذا الارتباط. وهذا لا يدعم فرضية الدراسة.

بينما مصرف الخليج كان معامل الارتباط (R) بلغ (0.963) ويعكس علاقة طردية موجبة وقوية بين المتغيرين وكانت معنويتها باختبار (t₀) المحسوبة تبلغ (7.167) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.571) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) مما يشير إلى معنوية هذا الارتباط وهذا يدعم فرضية الدراسة وبالتالي يمكن اعتماد نتيجة الارتباط لتفسير العلاقة بين المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) والمتغير التابع (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC).

6-5- عرض ومناقشة نتائج الانحدار البسيط

6-5-1 نتائج تحليل اثر الحوكمة المصرفية بمعدل العائد على حق الملكية ROE

يساعد معامل الارتباط على بيان العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي كما بينا في الفقرة السابقة، وأما الانحدار فإنه يبين اثر المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) بالمتغير التابع (الاداء المصرفي)، وكذلك مقدار وشدة التأثير والعلاقة بين المتغير المستقل (Independent) والمتغير التابع (Dependent)

ومن أجل اختبار الفرضيتين الفرعيتين الثانية والثالثة للدراسة تم الاستعانة بالانحدار الخطي البسيط Simple Regression للوصول إلى النتائج.

الجدول (13) يوضح نتائج تحليل واختبار علاقة الانحدار بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية في مصارف عينة الدراسة

معنوية العلاقة	Sig	F _o المحسوبة	R ²	معامل الانحدار b	الثابت \hat{a}	المصرف	
N.S	0.099	4.597	0.535	4.178	- 0.133	المعلمة	الائتمان
				2.144	- 0.863	t ₀ المحسوبة	
N.S	0.184	2.571	0.391	- 0.626	0.243	المعلمة	المتحد
				- 1.603	4.326	t ₀ المحسوبة	
N.S	0.537	0.455	0.102	0.672	0.058	المعلمة	الخليج
				0.675	0.322	t ₀ المحسوبة	
N.S	0.962	0.003	0.001	0.238	0.133	المعلمة	بغداد
				0.051	0.198	t ₀ المحسوبة	
N.S	0.761	0.106	0.026	- 0.685	0.213	المعلمة	التجاري
				- 0.325	1.377	t ₀ المحسوبة	

* قيمة (t) الجدولية (2.78) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 4:

* قيمة (F) الجدولية (6.61) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (5,1)

يبين الجدول (13) نتائج تحليل واختبار علاقات الانحدار في المصارف عينة البحث ، حيث تشير نتائج الانحدار لمصرف الائتمان أن معلمه الحد الثابت (\hat{a}) نسبتها (- 0.133) بمعنى عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فالأداء المصرفي (مؤشر معدل العائد على حق الملكية) يقل بنسبة (- 0.133) وهي علاقة عكسية ، بينما يشير (t₀) المحسوبة والتي بلغت (- 0.863) عدم معنوية الحد الثابت (\hat{a}) لأنها اصغر من (t) الجدولية والتي بلغت (2.78) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) . أما معامل (b) الذي يظهر العلاقة الخطية بين الحوكمة والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) يشير إلى معدل التغير في الأداء المصرفي عندما تتغير الحوكمة المصرفية وحدة واحد ، فيشير الى وجود علاقة طردية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية كما يشير معامل (b) الموجب ، ويدل معامل الانحدار (b) الى ان زيادة الحوكمة المصرفية بمقدار وحدة واحد يؤدي إلى زيادة الأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) بمقدار (4.178) وحدة ، بينما يشير اختبار (t₀) المحسوبة والتي بلغت (2.144) وهي اصغر من (t) الجدولية (2.78) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (4) بعدم معنوية

معامل (b) ، اما معامل التحديد (R^2) والذي يشير إلى شدة تأثير المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) بالمتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية) وقوة العلاقة الخطية بينهما ، وبلغت قيمته (0.535) وهذا يعني ان (0.535) فقط من التغير في الأداء المصرفي للمصرف يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود إلى متغيرات أخرى مؤثرة في الأداء المصرفي ، وتؤثر هذه النتيجة حالة تأثير جيدة نسبياً للحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) ، وأشار اختبار (F) المحسوبة بنسبة (4.597) وهي اقل من (F) الجدولية والبالغة (6.61) وعند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5، 1) . وهذا يدل على عدم معنوية معامل التحديد ، وفي ضوء نتيجة الاختبار هذه ترفض الفرضية الثانية والتي تنص (هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية في مؤشر معدل العائد على حق الملكية) ويؤخذ بفرضية العدم والتي تنفي وجود علاقة خطية بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) .

أما المصرف الأخر وهو المصرف المتحد فقد بينت نتائج التحليل أن قيمة الثابت ($\hat{\alpha}$) والذي يقيس نسبة الأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية الى صفر، نسبتها كانت (0.243) بمعنى عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فالأداء المصرفي لن يقل عن (0.243) بينما تشير (t_0) المحسوبة والتي بلغت (4.326) بوجود معنوية لانها اكبر من (t) الجدولية وقيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) اما معامل الانحدار (b) بلغ (- 0.626) وهي علاقة عكسية بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي، إي يعني زيادة الحوكمة المصرفية سيؤدي الى انخفاض الاداء المصرفي بمقدار (0.626) وحدة، وللاثبات مدى المعنوية فقد تبين ان اختبار (t_0) المحسوبة بلغت (-1.603) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية وبلغت قيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) وهذا يدل على عدم معنوية ، معامل التحديد (R^2) والذي يشير شدة تأثير الحوكمة المصرفية في الاداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) فيشير الى ان (0.391) من التغير في الأداء المصرفي يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود الى متغيرات أخرى مؤثرة في الأداء المصرفي وهو تأثير ضعيف، ووجد عدم معنويته من خلال مقارنة (F_0) المحسوبة والتي بلغت (2.571) مع (F) الجدولية والبالغة (6.61) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5 ، 1). ومما سبق فان الفرضية الفرعية الثانية تم رفضها وذلك لضعف تأثير الحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) وعدم وجود معنوية العلاقة الخطية بينهما والأخذ بفرضية العدم.

بينما نتائج التحليل لمصرف الخليج فقد أشارت قيمة الحد الثابت ($\hat{\alpha}$) بنسبة (0.058) بمعنى عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فالاداء المصرفي لن يقل عن هذه النسبة وقد اشارت قيمة (t_0) المحسوبة والتي بلغت (0.322) بعدم وجود معنوية لأنها اصغر من (t) الجدولية وقيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4).

ولتفسير العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) فقد بلغ معامل الانحدار (b) (0.672) وهي علاقة موجبة، اي بمعنى زيادة الحوكمة المصرفية سيؤدي الى زيادة الاداء المصرفي بمقدار (0.672) وحدة وللاثبات المعنوية فقد بلغ (t_0) المحسوبة (0.675) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية وبلغت (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) وهذا يدل على عدم معنوية معامل بيتا، ولمعرفة شدة تأثير الحوكمة المصرفية في الاداء المصرفي فقد اشار معامل التحديد (R^2) وقيمتها (0.102) وهو تأثير ضعيف ويدل على ان التغير في الأداء المصرفي بنسبة (0.102) يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود إلى متغيرات أخرى مؤثرة في

الأداء المصرفي، ولا يمكن الاعتماد على نتيجة معامل التحديد إلا بعد الركون إلى اختبار (F) من خلال مقارنة (F_0) المحسوبة مع (F) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) درجة حرية (5 ، 1) تبين ان (F_0) المحسوبة بلغت (0.455) وهي اصغر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (6.61) وهذا يشير الى عدم معنوية معامل التحديد. وفي ضوء نتيجة الاختبار هذه ترفض الفرضية الفرعية الثانية ويؤخذ بفرضية العدم والتي تنفي وجود علاقة خطية بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية)

6-5-2 نتائج تحليل اثر الحوكمة المصرفية بمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC).

أشارت نتائج تحليل الانحدار بين الحوكمة المصرفية (المتغير المستقل) معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC (المتغير التابع) في جدول (14) .

الجدول (14)

يبين نتائج تحليل واختبار علاقة الانحدار بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة)

(RORAC

معنوية العلاقة	Sig	F_0 المحسوبة	R^2	معامل الانحدار b	الثابت A	المصرف	
N.S	0.115	4.048	0.503	3.389	- 0.099	المعلمة	الائتمان
				2.012	- 0.668	t_0 المحسوبة	
N.S	0.442	0.728	0.154	- 0.705	0.216	المعلمة	المتحد
				- 0.853	3.194	t_0 المحسوبة	
S	0.002	51.369	0.928	3.554	- 0.045	المعلمة	الخليج
				7.167	- 1.189	t_0 المحسوبة	
N.S	0.460	0.666	0.143	- 2.114	0.506	المعلمة	بغداد
				- 0.816	1.162	t_0 المحسوبة	
N.S	0.885	0.024	0.006	- 0.243	0.192	المعلمة	التجاري
				- 0.154	1.090	t_0 المحسوبة	

* قيمة t_0 الجدولية (2.78) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 4 .

* قيمة F الجدولية (6.61) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5،1) .

بأن قيمة ($\hat{\alpha}$) لمصرف الائتمان كانت (- 0.099) والتي تفسر بأن الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) يقل بنسبة (- 0.099) وهي علاقة عكسية ، وأشارت (t_0) المحسوبة وبلغت (- 0.668) بعدم معنوية الحد الثابت ($\hat{\alpha}$) لأنها أصغر من (t) الجدولية وبلغت (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) ولإظهار العلاقة الخطية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) بلغت معامل بيتا (b) نسبة (3.389) وهي علاقة طردية موجبة، ويفسر معامل بيتا (b) أن زيادة الحوكمة المصرفية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (الأداء المصرفي) بمقدار (3.389) ويشير اختبار (t_0) المحسوبة وبلغت (2.012) عدم معنوية معامل بيتا لأنها أصغر من (t) الجدولية وقيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) إما معامل التحديد (R^2) والذي يبين بشدة التأثير للمتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) بالمتغير التابع (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) وقوة العلاقة الخطية بينهما فيبلغ (0.503) إي إن (0.503) فقط في التغير في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود إلى متغيرات أخرى مؤثرة في الأداء المصرفي وهو تأثير جيد للمتغير المستقل على المتغير التابع، وكانت (F) المحسوبة تبلغ (4.048) وهي أقل من (F) الجدولية والبالغة (6.61) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5 ، 1) وتفسر عدم معنوية معامل التحديد. وفي ضوء النتائج يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص (هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) والقبول بفرضية العدم التي تنفي وجود العلاقة الخطية بين الحوكمة المصرفية والاداء المصرفي (RORAC).

تشير نتائج تحليل الانحدار لمصرف الخليج أن قيمة الثابت ($\hat{\alpha}$) تبلغ (- 0.045) بمعنى عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فالأداء المصرفي (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة) لن يقل عن هذه النسبة، وهي علاقة عكسية ، بلغت قيمة (t_0) المحسوبة بلغت (- 1.189) بعدم وجود معنوية لأنها أصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4). أما العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة) فتفسر عن طريق معامل الانحدار (b) وبلغ (3.554) وهي علاقة موجبة، بمعنى أن زيادة الحوكمة المصرفية سيؤدي إلى زيادة معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) بمقدار (3.554) وحدة، وأثبتت وجود معنوية بمعامل بيتا وذلك لان اختبار (t_0) المحسوبة والبالغة (7.167) أكبر من (t) الجدولية وقيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4)، وأشار معامل التحديد (R^2) والذي يشير إلى شدة تأثير الحوكمة المصرفية بمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة وبلغ (0.928) وهو تأثير قوي، ويدل على أن التغير في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (الاداء المصرفي) بنسبة (0.928) يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود إلى متغيرات أخرى مؤثرة في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) ومن أجل الاعتماد على معامل (R^2) فلا بد من وجود اختبار (F) والذي يقيس معنوية معامل التحديد حيث (F) المحسوبة بلغت (51.369) وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (6.61) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5، 1) وهذا يشير إلى معنوية معامل التحديد، وفي ضوء نتيجة الاختبار هذه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص (هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) أي وجود علاقة خطية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC (الاداء المصرفي).

الاستنتاجات:

- 1 - تؤدي ممارسات إدارة الإرباح داخل المصرف إلى إعطاء صورة غير حقيقية وتضلل مستخدمي القوائم المالية وتقلل من ثقتهم في هذه التقارير .
- 2- تعدد مقاييس العائد الذي يقيس أداء المصارف فمعدل العائد على حق الملكية (ROE) يقيس العائد بدون الأخذ بنظر الاعتبار المخاطرة أما مؤشر العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) فانه يأخذ عنصر المخاطرة بالحسبان ، وهو يعتبر افضل من مقياس معدل العائد على حق الملكية لانه يأخذ عنصر المخاطرة بالحسبان .
- 3- أظهرت نتائج تحليل علاقة الارتباط بين الحوكمة المصرفية (المتغير المستقل) ومعدل العائد على حق الملكية ROE (المتغير التابع)، وجود علاقة ارتباط طردية وموجبة قوية في مصرف الائتمان عكس المصارف الأخرى ولكن لم يكن هناك معنوية في العلاقة، بينما كانت علاقة الارتباط لباقي المصارف علاقة ارتباط طردية وعكسية وموجبة وسالبة.
- 4- تبين من نتائج الارتباط بين الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC كمتغير تابع، إن هناك علاقة ارتباط طردية موجبة وضعيفة في مصارف (المتحد وبغداد والتجاري)، وأما مصرف الائتمان كانت العلاقة طردية وقوية ولكن لاتوجد معنوية، بينما مصرف الخليج كان علاقة الارتباط طردية وموجبة وقوية ووجود معنوية.
- 5- أوجد تحليل الانحدار بين الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل ومعدل العائد على حق الملكية كمتغير تابع بوجود علاقة طردية لبعض المصارف (الائتمان، الخليج ، بغداد) ولكن ضعيفة، بينما المصارف (المتحد، التجاري) كانت العلاقة عكسية وايضاً عدم وجود معنوية، اي عدم تأثير الحوكمة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية ROE.
- 6- أظهرت نتائج تحليل الانحدار للمتغير المستقل الحوكمة المصرفية والمتغير التابع معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC بوجود علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية لمصرف (الائتمان) وعلاقة عكسية وسالبة وغير معنوية لمصارف (المتحد ،بغداد ، التجاري) ، بينما كانت علاقة طردية موجبة وقوية ومعنوية في مصرف الخليج.
- 7- لاتؤثر الحوكمة المصرفية على مؤشر العائد على حق الملكية ،أي ان الحوكمة المصرفية ليس لها تاثير على الأداء المصرفي ،وهذا الاستنتاج يختلف مع ماتوصلت اليه دراسة (Ajanthan et al , 2013) ويعزى هذا الاختلاف الى اختلاف بيئة الدراسة الحالية ،إضافة لتاثير عوامل أخرى على الأداء المصرفي.
- 8- لم تحظى الحوكمة المصرفية بأهمية كبيرة في المصارف العراقية مما انعكس ذلك سلبا على أدائها المصرفي.

التوصيات :

- 1- تأهيل مؤسسات القطاع المصرفي من قبل البنك المركزي العراقي من اجل مواكبة تطور المصارف العالمية المتطورة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر لما لها دور كبير في التنمية الاقتصادية.
- 2- اعتماد على المقاييس الحديثة في كشف عن ممارسات إدارة الإرباح وبالأخص المقياس الحالي المستخدم في دراستنا (نموذج جونز المعدل 1995) لكونه مقياس جديد وعلمي وموثوق في نتائجه.
- 3- ينبغي الاهتمام بالجانب الأخلاقي والمهني لدى مدراء المصارف وحثهم على تطبيق الحوكمة ومعاييرها لما لها من دور كبير في تعزيز مكانة المصرف، والاعتماد على الإفصاح والشفافية عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصرف.
- 4- إصدار البنك المركزي العراقي تعليمات رادعة بالمصارف التي تمارس إدارة الإرباح والتحريف في القوائم المالية، وعدم تطبيقها لمبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية .

المصادر :

المصادر العربية :

- 1-الإمام ، صلاح الدين محمد أمين والعامري ، نبراس محمد عباس ، (2012) ، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطرة (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 21 ، مجلد 7
- 2-جوناثان تشاركهام ،(2005) ، ارشادات الاعضاء مجالس ادارة البنوك ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ، المنتدى العالمي لحركة الشركات، (مصدر بحث منشور حركة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الازمات المالية والمصرفية باشارة لحالة الجزائر، 2009، بن علي بلغروز.
- 3-جي دي، ايرام. هيلليستان، (2003) ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة سمير كريم ، الطبعة الثالثة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،.
- 4-حمو ، محمد ،(2009) ، اثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر .
- 5-حنفي ، عبدالغفار وابو قحف ،عبدالسلام ، (2004) ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية والتطبيقية - البنوك العربية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .
- 6-الربيعي ، حاكم محسن ، راضي، حمد بن الحسين،(2011) ، حركة البنوك واثر صافي الاداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطعة الاولى، الاردن،.
- 7-السليحات ، زاهر عبدالفتاح عطا ، (2012) ، اثر الادوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الارباح والقيمة السوقية المضافة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية .
- 8-سوليفيان ، جون وروجرز ، جين ، (2003) ، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون ، ترجمه سمير كريم ، مركز المشروعات الدولية ، واشنطن .
- 9-الشمري، صادق راشد، (2012) ، حوكمة المصارف واليات تطبيقها في الجهاز المصرفي العراقي، دار الكتب والوثائق ببغداد.
- 10-عثمان، محمد داود،(2013) ، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطرة، دار الفكر، الطبعة الاولى،الاردن.
- 11-الفتلاوي، ليلى ناجي مجيد،(2011) ، اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من الممارسات ادارة الارباح - بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوقي عمان والعراق للاوراق المالية، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- 12-محمد، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين،(2013) ، حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة ،دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن.
- 13-المنزوع ، زايد علي عبد الخالق ،(2009) ، حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الارباح - دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت .
- 14-هندي ، منير ابراهيم ،(2010) ، ايفا القيمة الاقتصادية المضافة المدخل الاحدث في التحليل المالي وتقييم الاداء ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .

التقارير والنشرات السنوية :

1) الكشوفات المالية للمصارف (2008 – 2013) .

2) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي (القوائم المالية) ، (2008 – 2013) .

المصادر الأجنبية :

- 1-Adnan, Muhammad Akhyar. Rashid, Hafiz maijdi Ab. Meera, AhamedkameelMydin. Htay, Sheila Nu Nu.(2011) , " Apanel data Analysis on the relationship between corporate Governance and Bank Efficiency.
- 2-Belkir, M, (2009), "Boared of Directors size and performance in Banking Industry, International Journal of managerial finance
- 3-Bugshnan, Turki,(2005) “corporate covernace, Earning Accounting Eavning: Theoretical Model and Empirical Tests”, Bond university, Australia
- 4-Benea, Alexandra(2012) , " continuity and change in Banking corporate Governance
- 5-Cadbury, committee,(2001) “Financial Report of the committee on the Financed Aspects of corporate Governance Financial Reporting council, London stock Exchange London
- 6-Ghoshs ,(2006), “Do Boavdcharacteristies Affect performance? Firm Level Evidence for India”, Applied Economic Letters
- 7-Jain A & Thomson, D, (2008) , "covporate gore vnance board responsibilities and financial per formance: the national bank of Australia, covporate ownership & central, vol, 6, No, 2.
- 8-victor, Marinde&Hadeel, yassen,(2004) , " “ the Impact of Basle Accord Regulations on Bank capital and Risk Behaviour: 3D Evidence from the Middle East and North Afvica (MENA) Region”, the third International conference of the centre for regulation and competition ((RC), University of Stellenbosch, Monchestey, London
- 9-Hitt, Michael A. & Ireland, R-duan&HoskissonRoberte.(2003) , " strategic Management (com petitiveness and, llobalization)- south westevn college publishing, U.S.A.
- 10-Hitt, Michael A. & Ireland, R Duane &Hoskisson, Robert, E: (2007), “ strategic Management: competitiveness and globalization”, 7 thed, south – western Thomson
- 11-Craig, valentine V. (2004), “the Future of Banking in America: the changing corporate Governance Environment” FDLC Banking Reriew, volume 16, No.4
- 12- Hara, Houreen (2003), “He Corporate Governance of ’Macey, Jonathan R and O Banks”, Federal Reserve Bank of New York.
- 13-scott, W.S.,(2003) , “Financial Accounting Theory” Third Edition, Toronto, prentice Hall
- 14-Yu, F (2006) , "corporate GorporateGorevnance and Earning Management " , Working paper , Carlson school of management , University of Minnesota , Minneapolis
- 15-Dechow , P.M , RichavdG.sloan Amy P.sweeney , (1995) , " Detecting Earnings Management " The Accounting Review , vol .70 . (April) ,193 – 225

- 16-Jones, J,(1991) , “Earning Management during Import Relief Investigations”, Journal of Accounting Research”, Vol. 29
- 17-Qiao, Liu, zhou, Joe, (2007) , “corporate Governance and Earning Management in the chines Listed comanies: Atunneeling perspective” University of Hon Kong, working paper
- 18-Nam, sang-woo(2006), “corpate Governance of Banks: Review of Issues”, working paper, Asian Derevelopment Bank institute
- 19-Gocejna , Magdalena Mikolajek , (2010), " Markt – Based Measures of Business Value Creation and Value for Shareholders " , University of Information Technology and Management , vol – 6
- 20-Davidson, E. Jane, 2002, A critical Exam ination of the Balanced scorecard, www.homepages.wmich.edul~jadvidso
- 21-Gardner, Mona J. Mills, Dixie L. Cooperman, Elizabeths. (2000) , "Managing Financial Institutions. Or lando: Harcourt
- 22-Caprio , Gerard &Laeven , Luc & Levine , Ross , " Governance and Bank Valuation " , (2003) , National Bureau of Economic Research
- 23-yu, F. (2002), "Corporate covernance and Earning Management" Carlson School of Management, University of Minnesota, Minneapolis
- 24-Tandilelin , Eduardus ,(2007)," kaavoHermeindito , Mahadwartha , putuAnom , supriyatna , Corporate Gornance , Risk Management , and Bank performance : Does Type of ownership Matter ? EADN Working paper No.34
- 25-Liputriolivia, TirokJunius, (2009), “Ananalysis of corporate Governance and Relative Efficiency of public companies Listed in Indonesian stock Exchange, “Journal of Applied Finance and Accounting 2(2).
- 26-Nwakama P C, Qkereke E J, Arewa A,(2010) , " An Empirical Evaluation of corporate Governance Mechanism in Banking sector: Impact and Implication in Nigeria, Asian Journal of Business and Management sciences, Vol. 1 No 2.
- 27-Salhi,Bassam,boujelbene,younes(2012),Effect of the internal banking mechanisms of governance on the risk taking by the Tunisian banks"International journal of economics,finance and management Vol.1, No.1.
- 28-Ajanthan A, Balaputhiran ,andNimalathashan (2013)"Corporate Governance and Banking performance, Comparative study between Private and state banking sector in sirlanka", European Journal of B usiness and management Vol,No.20
- 29-Macmillan, palgrave, (2004), "corporate corevnanceFinancia Res Ponsibility controls Erik Banks. New York/and Ethies
- 30-Ross. A, Stephen, Randolph W. wester field & Bradford D. Jordan,(1991), “Fund amentals of corporate Finance”, Irwin, von Hoffimann press, Inc
- 31-Aellen. David E. Parwade. Jerrut, 2004, "Effects of Bank Funds Management Activities on the Disinter mediation of Bank Deposits, Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 31, N.7.
- 32-Rose , Peters , (1999) , Commercial bank Management " Irwin , MC- Graw hill HempleGeorge H. Simonson, Donald G,(1999), " Bank Management Text and cases, John wiley& sons, Inc, New york



- 33-Koch Timothy W, Macdonald scott, (2000), " Bank Management, the Dryden press
Harcourt college publishers, Uniled states of America.
- 34-Rose, Peters,(1991), "commercial Bank Management: producing and selling financial
services", Boston, IRWIN
- 35-Basel Committee on Banking Supervision Basel II , (2006) , "International Convergence
of Capital Measurement and Capital Standards" , A Revised Framework
- 36-Cornett , Marcia Millon& Me Nutt , Jamie John , (2006) , " Performance changes
Around Bank Mergers ; Revenue Enhancements Versus Cost Reducations " Southern
Illinois University at Carbondale
- 37-cornett, Marcia Millon& mc Nutt, Jamie John,(2009), "per for manceehanges Around
Bank Mergers: Revenue Enhancements versus cost Reductions" southern Illinois university
at Carbondale,
- 38-Sandomero, Anthony, (1997) , "Financial Institution Mngementsecon Edition, MC
Graw – Hill, Irwin, U.S.A.